جدول الأعمال يتضمن المداولة الثانية لقانون التأمينات الاجتماعية

«جلسة الثلاثاء» : استجوابات ساخنة لرئيس الوزراء ووزيري النفط والشؤون

يعقد مجلس الأمة جلسته العادية والتكميلية يومي الثلاثاء والأربعاء 1 و2 مايو المقبلين ويستعرض بنود جدول الأعمال المكون من الخمسة عشر و 55 فقرة.

ويستهل المجلس جلسته ببنود التصديق على المضابط والرسائل الواردة والأسئلة وينتقل إلى مناقشة الاستجوابات الثلاثة المقدمة إلى وزير النفط وزير الكهرباء والماء وسمو رئيس مجلس الوزراء ووزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل.

ومدرج على جدول الأعمال المداولة الثانية لتعديل قانون التأمينات الاجتماعية ويواصل المجلس النظر في برنامج عمل الحكومة للفصل التشريعي الخامس عشر للسنوات (2016/2017 2019/2020) نحو تنمية مستدامة.

الرسائل الواردة

أدرج على جدول أعمال الجلسة العادية المقبلة لمجلس الأمة يوم الثلاثاء المقبل 4 رسائل من بينها رسالتان من رئيسة لجنة شؤون المرأة البرلمانية تطلب في الأولى أجلا للانتهاء من تقرير الرعاية السكنية المتضمن موضوع المرأة وإسكانها وتطلب في الرسالة الثانية إحالة الاقتراح بقانون بشأن حماية المرأة من الإيذاء والعنف الأسري إلى اللجنة.

ويضم كشف الرسائل رسالة من النائب محمد الدلال لتحديد جلسة عامة لمناقشة مشكلة العمالة المنزلية ودور الحكومة في معالجتها.

وتتضمن الرسائل رسالة من النائب يوسف الفضالة يطلب فيها تكليف لجنة الشؤون الخارجية بالتحقيق فيما نشر عن قيام فرقة تابعة للسفارة الفلبينية بالدخول إلى المنازل ومساعدة العمالة المنزلية للهروب.

الأسئلة

وينظر فيها المجلس حسب ترتيبها في كشف الأسئلة المتوقع أن يأتيها الدور الموزع مع جدول أعمال الجلسة.

الاستجوابات

يناقش المجلس 3 استجوابات مدرجة على جدول أعمال الجلسة:

الأول : الاستجواب الموجه من العضوين عمر عبدالمحسن الطبطبائي، عبد الوهاب محمد البابطين الى السيد وزير النفط ووزير الكهرباء والماء في شأن:

المحور الأول: الإخفاق في انجاز مشروع الوقود البيئي التنفيذ أكبر المشاريع التنموية وأعلاها تكلفة على الدولة بعد أن تم تعمد تخفيض نسبة غرامات التأخير على مقاولي المشروع، وتضليل القيادة السياسية والشعب الكويتي ببيانات خاطئة عن الموعد المحدد للتشغيل، وتكبيد الدولة خسائر ضخمة نتيجة هذا التعثر الذي تسبب بإطالة أمد شراء احتياجاتها من البنزين من الخارج.

المحور الثاني: الدخول في مشاريع استثمارية خاسرة واتخاذ قرارات استراتيجية متضاربة ذات تكلفة باهظة على المال العام.

■ المجلس يواصل النظر في برنامج عمل الحكومة للفصل التشريعي الخامس عشر

المحور الثالث: التقصير والتقاعس عن استرداد الأموال العامة المصروفة دون وجه حق لتغطية أتعاب مكاتب محاماة المتهمين في صفقة الداو.

المحور الرابع: تكرار تعطل إنجاز وتشغيل مصفاة فيتنام أحد مشاريع الدولة التنموية التي تتراوح تكلفتها ما بين 7-9 مليار دولار، وتضليل القيادة السياسية والشعب الكويتي ببيانات خاطئة عن الموعد المحدد للتشغيل، الأمر الذي تستمر معه الدولة باستنزاف المزيد من الخسائر / الأرباح غير المحققة.

المحور الخامس: التفريط والتقصير في إيقاف هدر الأموال العامة بعدم اتخاذ الإجراءات المناسبة الكفيلة بإيقاف صرف الباكيجات الليونية غير الدستورية على عدد محدود من القياديين في مؤسسة البترول الكويتية وشركاتها التابعة دون مقابل، وتعمد تضليل النواب بتقديم إجابات مغلوطة للإيهام بصدور هذا النظام بقرار من مجلس إدارة المؤسسة على خلاف الواقع لتوفير حماية غير مشروعة لهذه التعديات على المال العام.

المحور السادس: تقديم إجابات برلمانية مليئة بالجهل أو إدعاء التجاهل بنصوص أحكام قانون إنشاء مؤسسة البترول الكويتية يهدف توفير حماية غير مشروعة لبعض القيادات التي ثبت تعديها على الأموال العامة في مؤسسة البترول الكويتية وعدم التحرك لاسترداد الأموال العامة التي صرفت دون وجه حق.

المحور السابع: إهدار المال العام على برنامج تدريبي لتطوير القياديين دون نتائج مرجوة ودون محاسبة القياديين المشرفين على هذا الهدر والتمادي في التجديد للقياديين الذين تخطت خدمتهم (35) سنة لعدم توفر بديل، والتلاعب بأنظمة ترقيات شاغلي الوظائف القيادية والوظائف الإشرافية والهياكل التنظيمية الوظيفية.

المحور الثامن: التفريط في استرداد المبالغ المصروفة دون سند قانوني كمكافأة لغير المضربين، وعدم محاسبة المتسببين بإضراب القطاع النفطي وتوقف 90% من إنتاج نفط دولة الكويت لمدة (3) أيام وخسارة الأحكام القضائية المتتابعة لصالح المنظمات العمالية.

المحور التاسع: الاستمرار في إهدار الأموال العامة بصرف مكافآت نهاية خدمة مبالغ فيها للوافدين تصل إلى (10) أضعاف مكافآت الكويتيين المعينين بالقطاع النفطي بعد 10 أغسطس 2014 رغم عدم انطباق قانون العمل بالقطاع النفطي عليهم وبالمخالفة لتوجيهات مجلس الوزراء بخصوص ترشيد الانفاق وتقنين المصروفات.

المحور العاشر: تهميش وسحب صلاحيات المجموعات القانونية بالشركات النفطية بما يؤثر سلبا على المواقف القانونية لشركات النفطية أمام الخصوم في مختلف درجات التقاضي كعقاب حيال إدارة القضايا العمالية التي خسرتها الشركات بسبب التزامها بالقرارات غير القانونية الصادرة من بعض قيادات مؤسسة البترول الكويتية. (وذلك طبقا لنص المادة (135) من اللائحة الداخلية لمجلس الأمة).

الثاني: الاستجواب الموجه من العضو حمدان سالم العازمي الى سمو رئيس مجلس الوزراء في شأن:

المحور الأول: تراجع الكويت في مؤشر مدركات الفساد.

المحور الثاني: تجاوزات حساب العهد.

المحور الثالث: تعامل الحكومة المتراخي والبطيء مع بعض القوانين الصادرة من مجلس الأمة وعدم إصدار اللوائح التنفيذية لهذه القوانين وعدم تحقيق العدالة في تطبيق القوانين.

المحور الرابع: سوء استعمال السلطة وإصدار مراسيم أو قرارات بسحب أو إسقاط أو إفقاد الجنسية الكويتية عن بعض حامليها، وعدم اعتماد توصيات اللجنة المكلفة بدراسة الملفات.

المحور الخامس: فشل الحكومة والقصور الواضح في تصديها لمعالجة مشكلة غير محددي الجنسية (البدون) مما أدى الى المساس بسمعة الكويت في المحافل الدولية ومنظمات حقوق الإنسان.

المحور السادس: استمرار التوقف الرياضي ومسؤولية رئيس الوزراء عن هذا التوقف. (وذلك طبقا لنص المادة (135) من اللائحة الداخلية لمجلس الأمة).

الثالث : الاستجواب الموجه من العضو صالح احمد عاشور الى السيدة وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل وزيرة الدولة للشؤون الاقتصادية في شأن:

المحور الأول: الانحراف في تطبيق القانون والتعسف وإساءة استعمال السلطة.

المحور الثاني: إخفاق الوزيرة في تحقيق الإصلاح أو التطوير وعجزها عن أداء المهام المنوطة بها خاصة تلك المتعلقة بالتركيبة السكانية وإحلال الكويتيين محل الوافدين وسوء الإدارة.

المحور الثالث: عدم النجاح في التخطيط والتنمية على مستوى الدولة. (وذلك طبقا لنص المادة (135) من اللائحة الداخلية لمجلس الأمة)

البند الخامس: الإحالات (حسبما هو وارد في الكشوف المرفقة)

برنامج عمل الحكومة

البند السادس: يواصل المجلس النظر في برنامج عمل الحكومة للفصل التشريعي الخامس عشر للسنوات (2016/2017-2019/2020) نحو تنمية مستدامة، تطبيقا لنص المادة (98) من الدستور.

البند السابع:

التقرير الثاني للجنة حماية الأموال العامة (بصفتها لجنة تحقيق) عن:

1. التوصية المقدمة من بعض الأعضاء حول ما أثير من قضايا أثناء مناقشة مشروع القانون بربط ميزانية الهيئة العامة للاستثمار للسنة المالية 2007/2008.

2. في كل ما قدمه العضو السابق من مستندات ووثائق في جلسة 21 نوفمبر 2007م.

البند الثامن: تقارير اللجان عن المراسيم بقوانين والمشروعات بقوانين والاقتراحات بقوانين:

المداولة الثانية على مشروع القانون بتعديل بعض أحكام قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالأمر الأميري بالقانون رقم (61) لسنة 1976 والذي سبق أن أقره المجلس في مداولته الأولى بتاريخ 2018/4/17م.

(التقرير الثاني والاربعون للجنة الشؤون المالية والاقتصادية)

البند التاسع: طلبات التحقيق:

اقتراح مقدم من بعض الأعضاء بتشكيل لجنة تحقيق في مخالفات تعيين وكلاء النيابة والتأكد من معايير العدالة بها.

(في جلسة 2017/4/25م قرر المجلس تأجيل نظر الاقتراح آنف الذكر إلى جلسة يوم الأربعاء بتاريخ 2017/4/26م بناء على طلب الحكومة - وزير العدل ووزير الدولة لشؤون مجلس الأمة)

اقتراح مقدم من بعض الأعضاء بتشكيل لجنة تحقيق حول ملابسات حريق البخت.

اقتراح مقدم من بعض الأعضاء بتشكيل لجنة مؤقتة لدراسة أسباب الخلل في التركيبة السكانية والتحقيق في قضية تجارة الإقامات على أن تقدم تقريرها النهائي في جلسة خاصة بتاريخ 2017/3/30م.

اقتراح مقدم من بعض الأعضاء بتكليف لجنة حقوق الانسان بالتحقيق في موضوع شركة استقدام العمالة بشكل عام وعلى الخصوص آلية تعامل وزارة الخارجية مع بعثاتهم الخارجية في هذا الشأن وكل من الأطراف المرتبطة بهذا الموضوع.

(في جلسة 2018/2/6م قرر المجلس تأجيل نظر الاقتراح آنف الذكر لمدة أسبوعين بناء على طلب الحكومة - وزير الدولة لشؤون مجلس الأمة)

البند العاشر: تقارير اللجان عن طلبات التحقيق:

التقرير الأول للجنة التحقيق في تجاوزات وزارة الصحة بشأن التجاوزات المالية والقانونية والإدارية طبقا للمحاور الواردة في التكليف الصادر من مجلس الأمة.

عود للبند الثامن: تقارير اللجان عن المراسيم بقوانين والمشروعات بقوانين والاقتراحات بقوانين:

أ- التقرير الرابع والعشرون للجنة شؤون ذوي الاحتياجات الخاصة والمدرج بصفة الاستعجال عن الاقتراحات بقوانين بتعديل بعض أحكام القانون رقم (8) لسنة 2010 في شأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وعددها (8).

ب- التقرير السابع للجنة شؤون ذوي الاحتياجات الخاصة والمدرج بصفة الاستعجال عن الاقتراحات بقوانين بتعديل بعض أحكام القانون رقم (8) لسنة 2010 في شأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وعددها (21).

التقرير الأول للجنة شؤون المرأة والأسرة والمدرج بصفة الاستعجال عن الاقتراحات بقوانين في « شأن تعديل بعض أحكام القانون رقم (31) لسنة 2008م بشأن الفحص الطبي للراغبين في الزواج قبل إتمام الزواج ».

التقرير الحادي عشر للجنة الشؤون المالية والاقتصادية والمدرج بصفة الاستعجال عن مشروع القانون بالإذن للحكومة بعقد قروض عامة وعمليات تمويل من الأسواق المالية المحلية والعالمية.

التقرير الأول للجنة الشؤون المالية والاقتصادية والمدرج بصفة الاستعجال عن مشروع القانون بمساهمة دولة الكويت في رأس مال بنك الاستثمار الآسيوي للبنية التحتية.

التقرير الرابع والثلاثون للجنة الشؤون الصحية والاجتماعية والعمل والمدرج بصفة الاستعجال عن الاقتراح بقانون بتعديل بعض أحكام القانون رقم (1) لسنة 1999 في شأن التأمين الصحي على الأجانب وفرض رسوم مقابل الخدمات الصحية.

التقرير الخامس للجنة الشؤون المالية والاقتصادية والمدرج بصفة الاستعجال عن:

1. الاقتراحات بقوانين في شأن الرسوم والتكاليف المالية مقابل الانتفاع بالمرافق والخدمات العامة والاقتراحات بقانون ذات الصلة (عدد الاقتراحات 11).

2. قرار مجلس الأمة بجلسته المعقودة بتاريخ 2017/1/31 بتكليف اللجنة بدراسة إعادة النظر في أسعار البنزين.

■ اقتراح من بعض الأعضاء لتكليف لجنة حقوق الإنسان بالتحقيق في موضوع شركة استقدام العمالة

التقرير الخامس عشر للجنة الشؤون الداخلية والدفاع والمدرج بصفة الاستعجال عن:

1. الاقتراحات بقوانين بتعديل بعض أحكام المرسوم الأميري رقم (15) لسنة 1959م بقانون الجنسية الكويتية وعددها (4).

2. الاقتراح بقانون بتعديل بعض أحكام المرسوم الأميري رقم (15) لسنة 1959م بقانون الجنسية الكويتية والمرسوم بالقانون رقم (20) لسنة 1981م بإنشاء دائرة بالمحكمة الكلية لنظر المنازعات الإدارية وعددها (2).

3. الاقتراح بقانون في شأن حماية الحق في المواطنة وفي الهوية الوطنية.

التقرير السابع والستون للجنة الشؤون التشريعية والقانونية والمدرج بصفة الاستعجال عن الاقتراحات بقوانين بتعديل بعض أحكام القانون رقم (17) لسنة 1960 بإصدار قانون الإجراءات والمحاكمات الجزائية وعددها (5).

التقرير التاسع والعشرون للجنة الشؤون المالية والاقتصادية والمدرج بصفة الاستعجال عن الاقتراحات بقوانين بشأن تعديل بعض أحكام القانون رقم (6) لسنة 2008م في شأن تحويل مؤسسة الخطوط الجوية الكويتية إلى شركة مساهمة وعددها (4).

التقرير التاسع والثلاثون للجنة الشؤون التشريعية والقانونية والمدرج بصفة الاستعجال عن الاقتراح بقانون بإضافة فقرة جديدة إلى المادة (20) من القانون رقم (12) لسنة 1963م في شأن اللائحة الداخلية لمجلس الأمة.

التقرير التاسع والعشرون للجنة الشؤون المالية والاقتصادية والمدرج بصفة الاستعجال بشأن:

1. مشروع القانون بتعديل بعض أحكام المرسوم بالقانون رقم (15) لسنة 1979م في شأن الخدمة المدنية.

2. الاقتراحات بقوانين في شأن التعيين بالوظائف القيادية ذات الصلة (وعددها 6).

التقرير الرابع والأربعون للجنة الشؤون التشريعية والقانونية والمدرج بصفة الاستعجال عن الاقتراحين بقانونين في شأن تعديل بعض أحكام القانون رقم (14) لسنة 1973 بشأن إنشاء المحكمة الدستورية.

التقرير الأول للجنة الشباب والرياضة والمدرج بصفة الاستعجال عن:

1. مشروع قانون في شأن انشاء الهيئة الكويتية لمكافحة المنشطات.

2. اقتراح بقانون بشأن إنشاء اللجنة الكويتية لمكافحة المنشطات.

التقرير الحادي والثلاثون للجنة الشؤون المالية والاقتصادية والمدرج بصفة الاستعجال عن:

1. الاقتراح بقانون بشأن فرض ضريبة على التحويلات المالية الخارجية للوافدين.

2. الاقتراحات بقوانين بإضافة مواد الى القانون رقم (32) لسنة 1968م.

التقرير الثالث والأربعون للجنة الشؤون المالية والاقتصادية والمدرج بصفة الاستعجال عن:

1. الاقتراح بقانون في شأن منع تقاضي فوائد عن قروض المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية.

2. الاقتراح بقانون بإضافة مادة جديدة برقم (69مكررا) إلى الأمر الأميري بالقانون رقم (61) لسنة 1976م بإصدار قانون التأمينات الاجتماعية.

3. الاقتراح بقانون بشأن تعديل بعض أحكام قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالأمر الأميري بالقانون رقم (61) لسنة 1976م.

4. تكليف اللجنة الاستعانة بشركة للحسابات الاكتوارية خارجية حيادية على أن تقدم اللجنة بهذا الشأن تقريرها خلال ثلاثة أشهر من جلسة مجلس الأمة المعقودة بتاريخ 2018/1/10م.

التقرير السابع والسبعون للجنة المرافق العامة عن الاقتراحين بقانونين بتعديل بعض أحكام القانون رقم (33) لسنة 2016 بشأن بلدية الكويت.

التقرير الرابع عشر للجنة الشؤون المالية والاقتصادية عن الاقتراح بقانون بتعديل بعض أحكام القانون رقم (39) لسنة 2010 بشأن تأسيس شركات كويتية مساهمة تتولى بناء وتنفيذ محطات القوى الكهربائية وتحلية المياه في الكويت.

التقرير الحادي والخمسون للجنة الشؤون الصحية والاجتماعية والعمل عن الاقتراحات بقوانين في شأن تعديل بعض أحكام القانون رقم (12) لسنة 2011 في شأن المساعدات العامة وعددها (14) اقتراحاً بقانون.

التقرير الثامن والعشرون للجنة الشؤون المالية والاقتصادية عن الاقتراح بقانون بإضافة فقرة جديدة إلى المادة (10) من المرسوم بالقانون رقم (70) لسنة 1980 بشأن العسكريين الذين استفادوا من أحكام القانون رقم (31) لسنة 1967م في شأن سريان أحكام قانون المعاشات ومكافآت التقاعد للعسكريين على غيرهم من العاملين بتكليف من الحكومة في مناطق العمليات.

توقعات بجلسة استجوابات ساخنة الثلاثاء المقبل

للمشاركة في الاجتماع الثاني للجنة المعنية بتعزيز العلاقات مع البرلمان الأوروبي

وفد المجلس الوطني الاتحادي الإماراتي يصل إلى البلاد

الرويعي مستقبلاً الوفد الاماراتي

وفد أمانة مجلس التعاون لدى وصوله للبلاد

وصل وفد المجلس الوطني الاتحادي الإماراتي إلى البلاد امس للمشاركة في الاجتماع الثاني للجنة البرلمانية الخليجية المعنية بتعزيز العلاقات مع البرلمان الأوروبي والذي يستضيفه مجلس الأمة وتنطلق أعماله في الفترة من 29 إلى 30 أبريل الجاري.

ويضم الوفد كلا من حمد الرحومي عضو المجلس وأحمد الظاهري الأمين العام للمجلس.

وكان في استقبال الوفد أمين سر الشعبة البرلمانية النائب د.عودة الرويعي.

كما وصل وفد الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية إلى البلاد امس للمشاركة في الاجتماع ويضم الوفد المستشار صلاح المخلفي المدير العام لمكتب شؤون الهيئة القضائية.

يذكر أن اقتراح تشكيل اللجنة جاء في الاجتماع الدوري الثامن لرؤساء المجالس التشريعية بدول مجلس التعاون المنعقد في قطر، وتمت الموافقة عليه في الاجتماع الدوري الحادي عشر المنعقد في الكويت.

كما أن الاجتماع الأول للجنة عقد في مجلس الشورى بدولة قطر في 7 أكتوبر 2015 وقد قام وفد من المجالس الخليجية بزيارة مقر البرلمان الأوروبي في بروكسل في أبريل 2018

أطلقت مشروعه البيئي في منطقة حطين السكنية

«أمنية» : نعمل على تحقيق بيئة كويتية خالية من التلوث

الغملاس متحدثة لرئيس الجمعية ناصر الهاجري

أطلق فريق «أمنية» مشروعه البيئي في منطقة حطين السكنية والمتمثل في التوعية بتجميع المواد البلاستيكية وإعادة تدويرها سعيا نحو المحافظة على البيئة من التلوث.

وفي هذا الجانب أكدت المدير التنفيذي لمشروع «أمنية» سناء الغملاس في تصريح صحفي أنه انطلاقا من دورنا البيئي والمساهمة في الحد من المخاطر الصحية والبيئية من الآثار المترتبة من المواد البلاستيكية فقد تم الاتفاق مع جمعية حطين التعاونية على وضع الحاوية الخاصة في تجميع تلك المواد في منطقة حطين السكنية بهدف تعزيز وترسيخ الوعي البيئي.

وثمنت الغملاس التعاون البناء من قبل أعضاء الجمعية ممثلا في رئيس مجلس الإدارة ناصر الهاجري نائب الرئيس محمد الملا رئيس لجنة المشتريات عبدالرحمن بوطالب، المدير العام محمد الكندري، الذين استقبلوا مشروعنا البيئي في الدعم والتشجيع.

وأضافت الغملاس أن مشروع «أمنية» سيواصل التعاون مع كافة الجهات والمؤسسات الحكومية والخاصة نحو تحقيق بيئة كويتية خالية من المخاطر الصحية والتلوث البيئي لافتة إلى أن مشروعنا يهدف إلى التطلع إلى كويت جديدة وفق رؤية 2035.